النجاحات الحكومية اعتمدت على معالجة أصول المشاكل

الاقتصاد المصري يشهد تقلص العجز الخارجي والمالي ورفع الاحتياطي النقدي

شهدت مصر على مدار تاريخها العديد من التحديات والصراعات التي أسهمت بدرجة أو بأخرى في عرقلة مسيرة التنمية وحرصت على التغلب عليها لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية مستثمراً في ذلك تفردها بالموقع الجغرافي الأكثر تميزاً في العالم، والذي لعب الدور الحيوي في عملية التنمية، ولعل ما مرت به مصر منذ عام 2011 إلى الآن خير دليل على ذلك، فبعد أن تراكمت العديد من المشاكل الاقتصادية في مصر، ومع بزوغ رؤية جديدة لحسم تلك المشاكل بداية من عام 2013 وبرامج إصلاح اقتصادية تختلف جهودها عما سبقها، حيث تركزت على معالجة أصول المشاكل والتهديدات إلى جانب العمل على إدراك المستقبل بكل أدواته.

ففي عهد السيسي نجحت مصر بإرادة وتضحيات شعبها العظيم لأول مرة في تاريخها في تحويل الإنفاق من إنفاق استهلاكي بالدرجة الأولى إلى إنفاق إنتاجي لصالح بناء وتطوير البنية التحتية للدولة بالكامل «الطرق والكباري- استصلاح وزراعة مئات الآلاف من الأفدنة - توفير أسكان للفقراء ومتوسطي الدخل - إنشاء عاصمة إدارية جديدة - تطوير المصانع - تطوير العشوائيات»، ومواصلة افتتاح مشاريع إنتاجية عملاقة بمختلف المحافظات، ومواصلة برامج التحول إلى الحكومة الالكترونية، وبما يشير إلى وجود مخطط علمي مدروس لإقامة دولة عصرية بكافة المقاييس لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وحرصاً على النهوض بالاقتصاد الوطني، والارتقاء بالظروف المعيشية للمواطنين قامت مصر بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بدءً من عام 2017، حيث استهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم لمستحقيه من الفئات الأكثر احتياجاً، وقد أشارت تقارير صندوق النقد الدولي بتحسن الأوضاع الاقتصادية بمصر بشكل ملحوظ منذ بدء برنامج الإصلاح الذي ساعد على تحرير سعر الصرف، وتسارع معدلات النمو، وتقليص العجز الخارجي والمالي وارتفاع الاحتياطي النقدي، في مقابل انخفاض معدلات البطالة لـ 8.3 % والتضخم ، والذي يتوقع وصوله لأقل مستوياته نهاية العام المالي 2021/2020 وذلك مقارنة بمعدلات عام 2011، والاسترشاد بالمؤسسات الدولية المعنية بالشأن.

ورغم المؤشرات الإيجابية التي عكسها تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه علي المدي القصير ظهرت بعض الأعباء المعيشية المترتبة علي قرارات الدولة لرفع الدعم، ولكنها لم تؤثر علي استقرار الوضع في الداخل في ضوء ثقة الشعب المترتبة علي قرارات الدولة لرفع الدعم، ولكنها لم تؤثر علي استقرار الوضع في الداخل في ضوء ثقة الشعب المصري في سياسات الحكومة الذي يعي أنها عنصراً أساسياً في عملية الإصلاح الاقتصادي والتي أوصي بها البنك الدولي، ويتم تنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد، فعلي سبيل المثال لا الحصر فأن ارتفاع أسعار وسائل المواصلات في مصر، إلا أنها مازالت تعد ضمن أرخص دول العالم «0.5$ لتذكرة المترو علي سبيل المثال»، رغم تكاليف التشغيل المرتفعة.

ومما لاشك فيه، فقد أثر تفشي جائحة «كورونا» المستجد علي اقتصاديات العالم أجمع، إلا أنه ورغم الضغوط المترتبة علي كافة المشروعات القومية علي موارد الدولة، إلا أن المؤسسات الاقتصادية الدولية قد أجمعت علي نجاح مصر - ضمن عدد محدود من دول العالم - في تحقيق معدل نمو إيجابي خلال الأزمة ، كما أن التحدي الذي واجه الحكومة هو كيفية الموازنة بين استمرار عملية التنمية، وامتصاص التحديات التي ظهرت على خلفية تلك الأزمة. حيث خصصت الحكومة المصرية مبالغ مالية كبيرة من الموازنة العامة لتطوير قطاعات الصحة، والتعليم ، بجانب الإعانات المالية لمساعدة العمالة اليومية والأسر الأشد تأثراً بأزمة فيروس كورونا، كما أشاد تقرير لمؤسسة «موديز» للتصنيف الإئتمائي صادر في سبتمبر 2020 بمؤشرات الجدارة الائتمانية لمصر، مانحاً الاقتصاد المصري تقييم «B2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيراً إلى أن رفع درجة التصنيف ترتبط بقدرة الدولة على تحمل الديون وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية، والحفاظ على مستويات مرتفعة من احتياطي النقد الأجنبي، وأكد بنك جولدن مان ساكس قدرة الاقتصاد المصري على تحمل التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا مدللاً على ذلك بعودة نحو « 50 % » من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة «نحو 10 مليار دولار» التي خرجت مع بداية أزمة كورونا مبديا توقعات إيجابية حتى نهاية العام الجاري بشأن معدلات التضخم ، وقوة الجنيه فضلاً عن تحقيق بعض التدفقات السياحية رغم أزمة كورونا، حيث أعلنت شركة «وايز أير» والتي تعد ثالث أكبر شركة طيران منخفضة التكاليف في أوروبا عن إعادة تسيير «3» رحلات أسبوعية بين ميلانو والإسكندرية، إلى جانب استئناف شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية رحلاتها إلى القاهرة «بعد توقف دام 3 سنوات» كذا عودة الرحلات الجوية من روسيا وكازاخستان إلى مصر، مع تطبيق الحكومة لإجراءات احترازية المتفق عليها لاستقبال السائحين.

ركزت الحكومة المصرية خلال السنوات السابقة على معالجة أوجه القصور في مؤشرات الاقتصاد المصري، كذا المشاكل الاجتماعية الناتجة عنه ، حيث نجحت في تحقيق تراجع بمعدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية علن شهر أغسطس 2020 ليصبح «3.4 %» مقابل «4.6 %» في يوليو 2020، ونحو 6.7 % لنفس الشهر من العام الماضي، وذلك على خلفية استمرار انخفاض أسعار مجموعة الطعام والشراب والحبوب ومنتجات غذائية أخرى.

كما تحاول الحكومة لأول مرة في تاريخ مصر توفير تسجيل رقمي دقيق للعقارات والأراضي الزراعية، بما يساعد في حل مشكلة تآكل الرقع الزراعية، وتخفيف أزمة المرافق التي ترتبت على استغلال أحداث ثورة 2011 في التوسع العشوائي في البناء على الأراضي الزراعية.

وفي سياق أخر فقد أعلنت الدولة المصرية استهدافها في القريب العاجل زيادة الاستثمارات الحكومية في العام المالي الحالي 2021/2020 بنحو «55 %» عن العام المالي السابق، ليصبح أجماليها نحو «280» مليار جنيه «225 مليار جنيه ممولة من الموازنة العامة للدولة»، وتوجيه نحو 10 % منها إلى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي. ولعل أحد أبرز النجاحات هو بزوغ منتدى غاز شرق المتوسط ككيان إقليمي للغاز الطبيعي ضم في عضويته دول الجوار والانطلاق به ليصبح كياناً دولياً يعزز من طموحات الشعوب والدول.

ولذلك فقد وضحت أهمية العمل على الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحكومية العملاقة، خاصة المرتبط منها بقطاع التشييد والبناء ، والتي تعد قاطرة النمو للاقتصاد المصري خلال فترة أزمة كورونا، حيث ساهمت بشكل رئيسي في تحقيق معدل نمو موجب بالعام المالي 2020/2019 بلغ «3.5 %» كما ساعدت في الحد من تسارع البطالة المصاحبة لتعطل استثمارات القطاع الخاص على خلفية الأزمة، حيث ارتفع معدل البطالة بنسبة طفيفة في الربع الثاني من عام 2020 «9.6 % مقارنة بنحو 7.7 % في الربع الأول من العام نفسه وبزيادة «2.1 %» عن الفترة المناظرة من العام الماضي»، فضلاً عن أن الاتفاق على تلك المشروعات ساهم في توفير سيولة نقدية داخل الأسواق لدفع حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أما على الصعيد الاجتماعي فيشار أيضاً لتركيز الرئيس السيسي أجندة عمله على استثمار في الإنسان المصري منذ إعادة انتخابه عام 2018 وهو ما تمت ترجمته على أرض الواقع باستثمار مقدرات الدولة خاصة لصالح قطاعي الصحة والتعليم، حيث ارتكز البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في فترته الحالية على هذين القطاعين، إضافة إلى استثمار إمكانيات الهيئة الهندسية للقوات المسلحة لتنفيذ المشروعات القومية بالنظر لتمتعها بخبرات كبيرة لاسيما الالتزام بالانتهاء من تلك المشروعات في التوقيتات المحددة وبأقل تكاليف ممكنة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وبشكل يضيف فرص عمل وخبرات للشباب المصري.

ولا يمكن إغفال الهجوم من بعض الدول والتيارات المناهضة للدولة المصرية حول دور المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية ، وهو أمر يراد به باطل، نظراً لكون المؤسسة العسكرية في الأساس مؤسسة وطنية تتصف بالانضباط والقدرة على الانجاز دون معوقات بيروقراطية وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى نجاح العديد من الدول في استثمار قدرات مؤسساتها العسكرية للنهوض الاقتصادي ولعل النموذج الصيني هو خير دليل على ذلك، إلى جانب عمل المؤسسات كشركات خاصة تحكمها القوانين والقواعد المنظمة لعمل السوق.

وقولاً أخيراً، فقد أثبت التاريخ المصري القديم والحديث أنه دائما ما يتم استهداف قوة الدولة المصرية الشاملة «اقتصادياً، وعسكرياً، واجتماعياً» لمحاولة إنهاكها، وتشتيت الجهود الرامية لإعادة النفوذ المصري على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث يتم خلال المرحلة الحالية «القرن 2021» الترصد لمصر من خلال حملات انتقامية ولكنها غير عسكرية فقد اعتادت مصر في الحقبة الحالية منذ عام 2011 على انتهاك الدول المناوئة حملات إعلامية مسعورة ضد تقدمها وازدهارها والتفاف الشعب حول القيادة المصرية، سواء في وسائل الإعلام الأجنبية، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت إحدى أدوات التأثير على الرأي العام، ذات الميول والتوجهات السياسية الموجه لصالح طرف على حساب الأخر لتمرير صورة ذهنية سلبية عن مصر لدى المواطن المصري والمجتمع الدولي، ومن ثم تكبيل الحكومة المصرية وإرهاقها في محاولات لتصحيح أية ادعاءات من شأنها التأثير على حقيقة الأوضاع في الداخل المصري.

نماذج تصميمية للعاصمة الإدارية الجديدة

«التجاري» يعلن الفائزين في سحبي «النجمة» و «أكثر من الراتب»

أجرى البنك التجاري سحوباته على حساب النجمة وحملة «أكثر من راتب «. وقد تم إجراء السحب في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة مشعل الصبر، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والوقائية المتمثلة في التباعد الاجتماعي.

وقد قام البنك بتغطية السحوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

أولا : حساب النجمة الاسبوعي - جائزة 5،000/- دينار كويتي من نصيب الفائز

عبدالله راشد الطراد

ثانيا : سحب حملة «أكثر من راتب» - جائزة تعادل راتب و تصل لغاية 1،000/- دينار كويتي من نصيب الفائز

منيس جسار السبيعي

وأوضح البنك بأن حملة «أكثر من راتب» موجهة للعملاء الكويتيين الذين يقومون بتحويل رواتبهم البالغه -/ 500دينار كويتي أو أكثر على البنك وبصفة خاصة العاملين في القطاعين الحكومي والنفطي والشركات المدرجة لدى البنك ، والاستفادة من مزايا هذه الحملة والحصول على هدية نقدية فورية تبلغ قيمتها من 250/- دينار إلى 500/- دينار أو قرض من دون فائدة بقيمة 5 أضعاف الراتب وبحد أقصى 10،000/- دينار ، وسيكون هناك سحب أسبوعي للعملاء الكويتيين الحاليين والجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم على البنك لربح مبلغ يعادل راتب واحد من الرواتب التي يتقاضونها شهريا. كما يمكن للعملاء الكويتيين المتقاعدين بالإضافة الى المقيمين الذين يقومون بتحويل مديونيتهم البالغة 10،000 د.ك وما فوق الى البنك الحصول على هدية نقدية قدرها 1% من قيمة المديونية المحولة.

ويذكر أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/- دينار كويتي، وسحب آخر العام على أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1،500،000 دينار كويتي . وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 100/- دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK Mobile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت. ويذكر البنك عملائه بأن 1 نوفمبر 2020 هو آخر موعد لفتح الحساب أو زيادة الرصيد للتأهل ودخول سحب الجائزة الكبرى البالغ قيمتها 1،500،000/- دينار كويتي.

«بهبهاني للسيارات» ترحب بعملائها في مركزها الجديد للصبغ والحدادة

ترحب شركة بهبهاني للسيارات، الشركة الرائدة في قطاع السيارات والوكيل الحصري للعلامتين التجاريتين بورشه وفولكس واجن في الكويت منذ 1957، بعملائها الكرام في مركزها الجديد للصبغ والحدادة ومركز خدمة بورشه هريتاج في منطقة الشويخ الصناعية.

ويتميز المركز الجديد كونه مجمع متكامل متعدد الوظائف تم تصميمه وتجهيزه بأحدث التطورات التكنولوجية لتلبية احتياجات عملاء شركة بهبهاني للسيارات بالإضافة إلى تزويدهم بتجربة سلسة أثناء صيانة وتصليح السيارات. ويضم المركز متعدد الطوابق العديد من محطات الفحص الجديدة لرفع مستوى دقة تشخيص السيارات، كما يقدم محطات فحص مخصصة للأعمال المعدنية من الألومنيوم والصلب لتحديد الأعمال اللازمة للسيارة.

وتعليقاً عن المركز الجديد، قال السيد بيتر غرين المدير العام لشركة بهبهاني للسيارات: «يعد المركز الجديد بمثابة خطوة لتعزيز التزام الشركة تجاه احتياجات السوق المحلي من خلال الاستثمار في مرافق ومواقع تعمل على زيادة رضا العملاء على صعيد صيانة وتصليح السيارات. لقد عملنا لسنوات على تطوير هذا المركز ونفخر بكوننا الرواد في تقديم التطورات التكنولوجية وخاصة على أسس صديقة للبيئة».

وأضاف: «عملاؤنا هم في صدارة أولوياتنا وهم بمثابة القوة الدافعة وراء تطوير مرافقنا وإطلاق خدماتنا المبتكرة والمبادرات المتعددة التي تهدف إلى تجربة تملك فريدة من نوعها «.

هذا ويتضمن المجمع مركز خدمة بورشه هريتاج الجديد والمتخصص لتوفير أفضل الخدمات لعملاء علامة بورشه، والتي تعتبرها الشركة علامة تجارية تتحدى الزمن وتسعى لتوفير أقصى درجات العناية لجميع سيارات بورشه الكلاسيكية. كما يقدم المركز العديد من المزايا الحصرية للعملاء الذين يمتلكون سيارات بورشه الكلاسيكية والتي مضى على امتلاكها أربع سنوات أو أكثر.

ويتميز مركز خدمة بورشه هريتاج بتخصيص مساحة شاسعة تستوعب محطات الفحص بطريقة مثالية لتسهيل عملية مرور كل سيارة عبر وحدات التنظيف والفحص الشامل قبل الانتقال لخدمة الصيانة أو التصليح. كما تم تجهيز وحدات تصليح المحرك بكامل المعدات الأساسية لإجراء جميع أعمال صيانة المحرك بكل دقة. أما قسم «الصيانة الذكية» في المركز، فهو يتخصص في توفير خدمات الحماية للسيارة من الخارج والداخل. ويتم استخدام الغرف المنعزلة والخالية من الغبار في القسم لعملية تركيب طبقة ذاتية المعالجة فوق هيكل السيارة الخارجي باستخدام أحدث التقنيات، ويتم استكمال عملية التركيب برافعات مخصصة للسيارات. كما يقدم القسم خدمات الحماية اللازمة للمقصورة من الداخل أيضاً بواسطة أفلام الحماية المعالجة بالأشعة فوق البنفسجية والأشعة تحت الحمراء. ويقدم المجمع الجديد مساحة تخزين تشغل 10،000متر مربع مخصصة لجميع قطع غيار العلامات التجارية التابعة للشركة وذلك لضمان الوصول الفوري إلى جميع القطع الضرورية والمطلوبة لإجراء الصيانة دون أي تأخير.

ويقدم المركز الجديد محطات متخصصة لفحص اتزان العجلات وتصليحها، بالإضافة إلى خدمات أخرى تتضمن تصليح وبرمجة أجهزة الاستشعار الخاصة والكاميرات والزجاج الأمامي. ويتميز المركز باستخدام تقنية الأشعة التحت الحمراء للتنشيف، وهي الأولى من نوعها في الكويت والتي تستخدم في قسم خدمات الطلاء والدهانات. وتساعد تلك التقنية لزيادة كفاءة العمل كما تُعد صديقة للبيئة أيضاً. ولقد تم تدريب طاقم فريق العمل بالكامل على كيفية تطبيق أحدث التقنيات المستخدمة في المركز وذلك للحفاظ على مستوى الخدمة المعهود وتنفيذ جميع أعمال الصيانة بكل كفاءة ودقة لضمان رضا العملاء.

وانطلاقاً من حرص شركة بهبهاني للسيارات للحدّ من التلوّث والتغيّر المناخي والحفاظ على البيئة، قامت الشركة بتخصيص معدات صديقة للبيئة وتصميم عمليات لضمان رعايتها بشكل فعال. يقوم المركز باستخدام خزانات إعادة تدوير المياه بالإضافة إلى خليات الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة المتجددة. هذا وقد تم تركيب أجهزة شحن السيارات الكهربائية في جميع أنحاء المركز وتعزيز التزام الشركة بالعمل نحو مستقبل مستدام في مجال السيارات.

مركز شركة بهبهاني للسيارات للصبغ والحدادة

بنك وربة يعلن الفائزين في سحب «السنبلة» الأسبوعي

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي السادس والثلاثون ، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1،000 دينار كويتي وهم: نجاة علي جاسب جابري، وأحمد رويشد حمد العازمي، وفاطمة طنا طواري العنزي، وعامر عبد الله عامر العتيبي، وسطام تركي ذعار العتيبي، وحمد عبد الله فهد الهملان، وأسامه محمد عبد المنعم خليل، وخالد عبد الرحمن عبد الرحيم علي، وشهد الحميدي حامد العتيبي، وعبيد محمد عبد الله الحربي.

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وتماشياً مع رغبته بتطوير وتحديث خدماته وحلوله المصرفية بما يتوافق مع تحقيق المصلحة والفائدة الأكبر لعملائه ونظراً لتنامي قاعدة عملائه والتجاوب الكبير الذي لقاه الحساب، يعيد بنك وربة إطلاق حساب "السنبلة" بحلة جديدة ومتطورة في 2020 تطوي في ثناياها جوائز نقدية أكبر ، حيث قام بتعديل وتيرة السحوبات والقيمة الإجمالية للجوائز النقدية التي يحصل عليها العملاء.

ومن التطورات التي أضافها بنك وربة على حملة السنبلة 2020 هي مضاعفة عدد الفائزين في السحوبات الأسبوعية، حيث أصبح الآن عدد الفائزين 10 بمبلغ 1،000 د.ك لكل فائز أسبوعياً. وحول السحوبات الكبرى، فقد تم السحب الكبير الأول في شهر أغسطس الجاري حيث تم السحب على 7 فائزين، حيث فاز الأول بمبلغ 100،000 د.ك، بينما فاز الثاني بمبلغ 50،000 د.ك، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10،000 د.ك. أما السحب الكبير الثاني، فسيقام في نهاية السنة، حيث تتضاعف الجائزة الكبرى لتصل 200،000 د.ك للفائز الأول، 50،000 د.ك للفائز الثاني، و هنالك 5 فائزين بمبلغ 10،000د.ك.